

تحديات الحصول على المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى بسلطنة عمان

د. خلفان بن زهران الحجري

أستاذ مشارك بقسم دراسات المعلومات
بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية
بجامعة السلطان قابوس

سامي بن سالم بن عبدالله امبوسعيدى

ماجستير المكتبات والمعلومات
مدير قطاع الخدمات العامة
بمجلس الشورى بسلطنة عمان

1. المقدمة:

تكتسب البرلمانات أهمية كبيرة في استقرار الدول وتنميتها، لكونها وسيلة لتحقيق رغبة المجتمع في المشاركة السياسية من خلال عدد من ممثليه؛ وبدل على أهمية البرلمانات ازدياد عدد الدول في العالم التي لديها برلمانات، إذ كان عددها في أوائل سبعينيات القرن العشرين (108) دولة فقط، وخلال ثلاثة عقود وصل عدد البرلمانات إلى (400) برلمان ومؤسسة منتخبة (Global Parliamentary Report، 2020). وكان الدافع وراء هذا الانتشار الاعتقاد المتنامي بأن "البرلمانات هي المؤسسات التي لا غنى عنها" (Salman, 2017, p.1). ومن هنا فإن Warasin (2021) يرى أن جودة القرار البرلماني تعتمد على جودة المعلومات المتاحة، إذ أن المعلومات مهمة لكل جانب من جوانب عمل المجالس المنتخبة. ومن هذا المنطلق، سعت الكثير من المجالس التشريعية والرقابية إلى تطوير قدرتها في مجال توفير المعلومات وتنوع مصادرها، من خلال التقنيات الحديثة

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عمان للحصول على المعلومات للعمل البرلماني، واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي لتحقيق أهدافها، ولذلك من خلال استخدام أداة المقابلة شبه المفتوحة مع أعضاء مجلس الشورى في الفترة التاسعة (2019-2023)، من خلال مقابلة 28 عضواً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود مجموعة من التحديات تعوق حصول الأعضاء على المعلومات وهي التحديات الإدارية، والتحديات القانونية، والتحديات المتعلقة بالكادر البشري، والتحديات التقنية، والتحديات الشخصية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: وضع دليل إجرائي لاستخدام المعلومات في الأدوات البرلمانية، والعمل على إقرار قانون حق الحصول على المعلومات من الحكومة.

للوصول إلى أفضل الممارسات البرلمانية، ومجلس الشورى العماني ليس استثناء من هذا؛ إذا عمل المجلس على رفع مستوى خدمات المعلومات المقدمة إلى الأعضاء عن طريق دائرة المعلومات والاحصاء والمكتبة، ولكن لا يزال أعضاء المجلس يواجهون جملةً من التحديات التي تحول دون حصولهم على المعلومات اللازمة للقيام بعملهم البرلماني، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للكشف عن التحديات التي تواجه أعضاء مجلس الشورى للحصول على المعلومات.

2. مشكلة الدراسة :

يشير الكتاب الاحصائي لمجلس الشورى للفترة الثامنة (2019) إلى أن أعضاء المجلس تقدموا بـ (724) أداة برلمانية مباشرة، بنسبة زيادة عن الفترة السابعة بلغت (174%)، أجيّزت (675) أداة، وحفظت باقي الأدوات لعدم دقة المعلومات التي اعتمد عليها في تقديم الأداة البرلمانية، كما تشير احصائيات المجلس للفترة التاسعة (2023) إلى تقديم (792) أداة برلمانية حفظ منها (336) لذات الأسباب السالف ذكرها، وعلى الرغم من أهمية المعلومات في قوة الأدوات البرلمانية إلا أن هذا الجانب لم يتعرض للتقييم والبحث العلمي طوال مدة عمل المجلس، ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة في أهمية التعرف على التحديات التي تحول دون حصول أعضاء مجلس الشورى العماني على المعلومات المناسبة لأداء عملهم البرلماني.

3. أهداف الدراسة :

- التعرف على التحديات التي تواجه أعضاء مجلس الشورى للحصول على المعلومات اللازمة لعملهم البرلماني.
- التعرف على البدائل التي يستخدمها أعضاء مجلس الشورى للتغلب على التحديات التي تواجههم للحصول على المعلومات.

4. أسئلة الدراسة :

- ما التحديات التي تواجه أعضاء مجلس الشورى للحصول على المعلومات اللازمة لعملهم البرلماني؟
- ما البدائل التي يستخدمها أعضاء مجلس الشورى للتغلب على التحديات التي تواجههم للحصول على المعلومات؟

5. أهمية الدراسة:

تحدد أهمية هذه الدراسة على مستويين، هما: المستوى النظري والمستوى التطبيقي، فعلى المستوى النظري تتمثل أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع في الفترة الراهنة، إذ تُعدُّ هذه الدراسة الأولى من نوعها على مستوى الدراسات الأكاديمية في سلطنة عمان التي تبحث في تحديات الحصول على المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى، ومن المؤمل أن تكون هذه الدراسة إضافة إلى النتاج الفكري العربي في مجال دراسات المعلومات. أما على مستوى المستوى التطبيقي، ستساعد النتائج والتوصيات التي ستخرج بها هذه الدراسة في تجويد استخدام المعلومات وإثرائها في العمل البرلماني في مجلس الشورى، بما ينعكس إيجاباً على إداء المجلس.

6. حدود الدراسة:

- المحددات المكانية: مجلس الشورى العماني.
- المحددات الموضوعية: تحديات الحصول على المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى العماني.

7. مصطلحات الدراسة :

مجلس الشورى العماني: مؤسسة برلمانية عمانية، أنشئت في عام 1991م بموجب المرسوم السلطاني رقم (1991/94)، ويضم المجلس ممثلين عن ولايات سلطنة عمان وعددهم (86) عضواً، ينتخبون من قبل المواطنين العمانيين في انتخابات عامة تجرى كل أربعة أعوام (الشكيلي، 2018).

أعضاء مجلس الشورى: هم أعضاء منتخبون من قبل المواطنين بموجب قانون الانتخاب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2013/58). (اللائحة الداخلية لمجلس الشورى العماني، 2012).

8. الدراسات السابقة:

تختلف التحديات التي تواجه أعضاء البرلمان للحصول على المعلومات بحسب دستور الدولة والقانون المنظم للعلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية، فضلاً عن توفر الإمكانيات المادية والتقنية لأعضاء البرلمان، وفي هذا المحور أشارت دراسة طحطح (2009) إلى أن القانون في

المملكة المغربية نظّم حق الحصول على المعلومات اللازمة من الحكومة لتفعيل الأدوات البرلمانية، ولكن التأخير في توفير هذه المعلومات هو العائق الأساسي لعمل النواب، إلى جانب التحديات الماديّة والتقنيّة، وضعف مهارات البحث والتنقيب عن المعلومات للأعضاء. ويختلف الزباني (2012) مع هذا الطرح، إذ أكد على أن الحكومة تعمل على تعطيل إنفاذ القانون، من خلال حجب المعلومات عن أعضاء البرلمان المغربي وعدم تمكينهم من الاطلاع على كافة الحقائق التي من شأنها أن تحفّز النواب على العمل التشريعي والرقابي، وأضاف أنه في حالة ظهور بؤادر تجاوب لتوفير المعلومات، تعتمد الحكومة على تقديم معلومات مضلّلة وغير ذات صلة، كما أن عضو البرلمان المغربي يعاني من احتكار الحكومة للمعلومات الاستراتيجية، وفي المقابل وصفت الحكومة في ذات الدراسة أعضاء البرلمان بعدم الجدية والتهاون في عملية البحث عن المعلومات اللازمة لعملهم الرقابي والتشريعي. وفي سياق الموضوع، أشارت نتائج دراسة Alkhurainej and Mansour (2011) إلى أن أعضاء مجلس الأمة الكويتي يواجهون تحدياً في عدم تقدير الحكومة لأهمية المعلومات في العمل النيابي، وضعف دور المكتبة البرلمانية، وعدم إلمام الأعضاء باللغات الأجنبية، مما يجعلهم يعتمدون على المصادر العربية فقط، فضلاً عن التحديات المرتبطة بنقص الكادر البشري، والتجهيزات التقنية.

كما خلصت دراسة Kishor and Kautish (2021) إلى أن أعضاء البرلمان الفيدرالي في جمهورية النيبال يواجهون تحدياً في توفير الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع الأنظمة الرقمية، وبطء عملية التحول الرقمي لأنظمة العمل في البرلمان. أما في جمهورية بنغلاديش، فيُعد ضيق وقت أعضاء البرلمان، وقلة المعلومات المتاحة، ونقص الموارد، ونقص المعلومات المتوفرة في المكتبة البرلمانية، أهم التحديات التي تواجه نواب البرلمان، وفي جانب آخر من الدراسة ذكر موظفو المكتبة أن معظم الأعضاء لا يزورون المكتبة بشكل دائم، ولا يهتمون لخدماتها، ولا يسعون إلى تطوير دورها لخدمة أعمالهم (Hossain, et al., 2017). وفي دراسة Shailendra and Prakash (2008) أشار أعضاء البرلمان الهندي إلى أن أهم التحديات التي تواجههم للحصول على المعلومات، هي: ضيق الوقت، وعدم توفر المعلومات لهم بشكل يومي، وكثرة استخدام المعلومات الشفهية، والبيروقراطية الإدارية، ونقص الموارد، وضعف مهارات النواب في مجال تقنية المعلومات. ويواجه أعضاء البرلمان الغاني مجموعة من التحديات وهي: نقص التجهيزات التقنية، وعدم القدرة على الوصول إلى الإنترنت، وحجب المعلومات من الجهات الحكومية،

وقدم المراجع والكتب في المكتبة البرلمانية (Osman & Agyei, 2014). وأما في برلمان دولة جنوب أفريقيا، فأظهرت دراسة Mostert and Ocholla (2005) أن النواب يرون عدم تطوير المكتبة البرلمانية. وقلة المصادر الالكترونية، وعدم وجود خدمة الإتاحة إلكترونية، هي أهم التحديات التي تحول دون الحصول على المعلومات في الوقت المناسب. في حين يرى أعضاء البرلمان التزاني أن نقص مهارتهم في البحث عن المعلومات هو أهم تحدٍ للحصول على المعلومات، فضلاً عن عدم تعاون الوزارات والدوائر الحكومية في إتاحة المعلومات (Mwinyimbegu et al., 2015).

وفي البرلمانات الأوروبية، تبرز بعض التحديات الإجرائية التي تحول دون حصول النواب على المعلومات في الوقت المناسب، حيث أشار Marcella et al (2007) إلى أن صعوبة الحصول على المعلومات من مجالس الوزراء، وافتقار الشفافية، يعدان التحدي الأول لأعضاء البرلمان الأوروبي، ويرجع السبب للبنية القانونية للبرلمان الأوروبي، من حيث أن صلاحية أعضاء البرلمان تقتصر على الأعمال المتعلقة إليهم من الحكومات، ولا يملكون المبادرة التشريعية التي تمتلكها البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي إطار الدراسات التي تناولت البرلمانات الأوروبية أشارت دراسة Elgie and Stapleton (2006) إلى أن عدم القدرة على التنبؤ بدوافع البحث عن المعلومات لدى أعضاء البرلمان الأيرلندي يُعد التحدي الأبرز لأعضاء البرلمان، إذ أن الحاجة إلى المعلومات غالباً ما تكون ردة فعل، ونتيجة لهذا فإن البحث عن المعلومات يكون غير منظم، مما يؤدي إلى ضعف المهنية والدقة في المعلومات. كما تواجه بعض البرلمانات تحديات فنية في منظومة إدارة المعلومات، فقد أشار Smith (2018) إلى أن عدم وجود منظومة متكاملة لضمان تدفق المعلومات لأعضاء برلمان ولاية شمال ويلز في أستراليا يشكل التحدي الأول لتنفيذ أعمال البرلمان.

وأما فيما يتعلق بالبدايل التي يستخدمها أعضاء البرلمان للتغلب على التحديات التي تواجههم للحصول على المعلومات؛ فإن الدراسات السابقة لم تتعرض إلى هذا الجانب بشكل مفصل وعميق، كما لم يتم البحث في مسببات عدم إتاحة المعلومات من الجهات التنفيذية، على اعتبار أن هذا الأمر هو التحدي الأول لعمل أعضاء البرلمان مثلما أشارت إليه الأدبيات السابقة، وهذا يدل على وجود فجوة معرفية في هذه الدراسات. وعليه؛ أشار أعضاء مجلس الأمة الكويتي إلى أنهم يلجؤون إلى مصادر معلومات باللغات الأجنبية في حال تعذر الحصول على المعلومات من الحكومة (Mansour & Alkhurainej, 2011). وفي دولة غانا يلجأ الأعضاء

إلى الاتصالات الشخصية، وإلى أخذ المعلومات من المختصين في مجال الموضوع المتداول في البرلمان (Agyei & Osman، 2014). أما في دولة جنوب أفريقيا فيعتمد رؤساء اللجان البرلمانية على الوسطاء البشريين في حال عدم توفر المعلومات من الحكومة، أو تأخرها لأسباب إدارية (Mostert, et.al, 2005). ويعمل (65%) من أعضاء مجلس النواب الماليزي على أخذ المعلومات من الأفراد والأصدقاء في حال عدم قدرتهم على الوصول إلى المعلومات المطلوبة بالطرق الرسمية (Abdullah & Hussain، 2012). في المقابل أظهرت نتائج دراسة Orton et al (200) أن أعضاء البرلمان في المملكة المتحدة لا يعتمدون على الاتصالات الشخصية للحصول على المعلومات؛ لأنها لا تُعد من ضمن المصادر الموثوقة والرسمية.

خلاصة الدراسات السابقة:

- تتلخص أهم التحديات التي تواجه أعضاء البرلمان للحصول على المعلومات في حجب المعلومات، وغياب التشريع القانوني المنظم لإتاحة المعلومات، والبيروقراطية الإدارية، والقصور في التجهيزات المادية والتقنية، وضعف دور المكتبة البرلمانية.
- يلجأ بعض أعضاء البرلمان إلى مجموعة من البدائل للتغلب على التحديات التي تواجههم للحصول على المعلومات، مثل الاستعانة بمصادر المعلومات الخارجية، والاتصالات الشخصية، وسؤال الأصدقاء والزلاء في البرلمان.
- تتمحور أبرز الفجوات المعرفية في الدراسات السابقة التي تناولت تحديات الحصول على المعلومات في العمل البرلماني، في عدم تعرض هذه الدراسات للعوامل التي أدت إلى عدم إتاحة المعلومات من قبل الحكومة، فضلاً عن عدم تطرقها بشكل عميق ومفصل للبدائل المتاحة لأعضاء البرلمان للتغلب على هذه التحديات.

9. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative approach) الذي ساعد الباحثين على التعمُّق في مشكلة الدراسة التي تتمحور حول تحديات الحصول على المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى، وبِمَا أَنَّ هذه التحديات مرتبطة بأعضاء المجلس؛ فإنَّ المنهج النوعي وقَّره للباحث اللقاء المباشر مع الأعضاء لفهم آرائهم، ووجهات نظرهم، والمواقف والتجارب التي يمرون بها، وعليه اعتمدت الدراسة على أداة المقابلة شبه المفتوحة مع أعضاء مجلس الشورى

في الفترة البرلمانية التاسعة (2019-2023)، حيث حُكمت استمارة المقابلة من قبل مجموعة من الأكاديميين والخبراء في مجلس الشورى العماني (ملحق رقم 1). وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الشورى للفترة التاسعة (2019/2023) البالغ عددهم (86) عضواً، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، وتمثّل الصلاحيات القانونية والإدارية لمجتمع الدراسة؛ عمّد الباحثين إلى استخدام العينة الملائمة أو الهادفة (Convenience sampling) لأجراء المقابلة شبه المفتوحة، حيث قام الباحثين بالتواصل مع جميع أفراد مجتمع الدراسة في المرحلة الأولى من جمع البيانات عن طريق الاتصال الشخصي، وإرسال رسائل بالبريد الإلكتروني، وأجريت المقابلات أولاً بأول مع الأعضاء المُستجيبين وصولاً إلى مقابلة (28) عضواً، بنسبة (32.5%) من مجتمع الدراسة، وأكتفي بهذا العدد من عينة الدراسة لملائمتها موضوع الدراسة وأهدافها.

10. نتائج الدراسة :

يواجه أعضاء مجلس الشورى جملةً من التحديات التي تحول دون حصولهم على المعلومات اللازمة للقيام بعملهم البرلماني، وقد تنوعت هذه التحديات على النحو الوارد ادناه.

1.10 التحديات الإدارية

هي مجموعة من المُعيقات التنظيمية والوظيفية التي تحول دون تحقيق أهداف أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم المهنية في خدمة أعمال المجلس، وهي على النحو الآتي:

1.1.10 عدم إتاحة المعلومات

أعطى قانون مجلس عمان أعضاء مجلس الشورى الحق القانوني في استخدام الأدوات البرلمانية لممارسة عملهم التشريعي والرقابي، وما يترتب على ذلك من الاستعانة بجميع الوسائل والممكنات للقيام بعملهم وفقاً للمادة رقم (56) من هذا القانون؛ إلا أن (24) مشاركا من أفراد عينة الدراسة، بنسبة (85.7%) أكدوا على أن التحدي الأبرز في عملهم البرلماني هو عدم إتاحة المعلومات المُعينة على استخدام الأدوات البرلمانية من الجهات الحكومية، مما يدفعهم إلى العدول عن الاستمرار في كثير من الأعمال أو تأجيلها إلى أدوار انعقاد لاحقة، كما تُستخدم في بعض الأحيان معلومات قديمة لدراسة الموضوعات المُحالَة إلى المجلس. وفي هذا التحدي أشار العضو (M5) إلى وجود توجيهات من بعض المسؤولين بعدم إتاحة المعلومات للأعضاء عندما يتعلق الأمر بأداء المسؤولين، ويؤكد الأعضاء (M1 - M4، M7، M8، M23) أن المسؤولين

يتعمدون عدم إتاحة المعلومات عندما يتعلق الأمر بتقديم أدوات برلمانية تبحث في الإخفاق المالي والإداري للمؤسسة التي يُديرونها؛ لتجنب إثارة الموضوع أو لأسباب أخرى ، بالرغم من أن دراسة هذه المواضيع يُساعد المؤسسات الحكومية على تصحيح مسارها إلى الأفضل، وأضاف العضو (M23) قائلاً: "إنه تقدم بـ (27) طلب للمعلومات عن بعض الممارسات الإدارية غير القانونية في الوحدات الحكومية، ولم يتم الإجابة عن أي سؤال". ويتفق هذا مع ما أفاد به العضو (M25) من أن بعض المسؤولين يعمدون إلى طلب موافقة مجلس الوزراء قبل الموافقة على تمرير أية معلومة للمجلس بهدف التأخير في إتاحة المعلومات وكسب الوقت. وفي هذا الجانب يرى الأعضاء (M10، M11، M13، M21، M17، M28) أن حجب المعلومات يُعدُّ أبرز المعوقات والتحديات التي تواجههم، وأضافوا أن هذا النهج لا يخدم منظومة العمل المؤسسي في سلطنة عمان، حيث لا تتوفر للأعضاء أي بيانات رسمية عن الكثير من المواضيع نتيجة لحجب هذه البيانات. ويضيف العضو (M6) أن هناك تحفظاً كبيراً في إعطاء المعلومات للأعضاء عندما يتعلق الأمر بأدوات طلب المناقشة والاستجواب، في حين أشار العضو (M9) إلى وجود حجب للمعلومات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية التي تبرمها السلطنة رغم أن المادة (54) من قانون مجلس عمان تنص على إحالة مشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الحكومة إبرامها أو الانضمام إليها من مجلس الوزراء إلى مجلس الشورى، وهذه المراجعة تتطلب معلومات تفصيلية من الوحدات الحكومية. وأضاف (M18) أن حجب المعلومات يتمحور عادةً في العقود التجارية والمالية التي توقعها الوحدات الحكومية مع الشركات. في حين يرى العضوان (M24، M26) أن حجب المعلومات عن أعضاء المجلس ليس بالضرورة هو التوجه الرسمي للحكومة، لأن هذه الممارسات لا تتعدى أن تكون تصرفات تلقائية أو اجتهادات فردية من بعض المسؤولين، وأكد ذلك العضو (M27) بقوله: "يوجد حجب للمعلومات عن أعضاء المجلس، ولكن هذا اجتهاد حَمَّال أوجه من قبل بعض المسؤولين، وليس هو الأصل في علاقة الحكومة مع المجلس، لذلك أرى أن توفير المعلومات أو حجماً من الأمور التي تُقدَّرُ بَقَدَرِهَا". وفي المقابل يرى العضو (M12) عدم وجود حجب للمعلومات عن المجلس من الحكومة، وأن كل المعلومات التي يحتاجها العضو متوفرة ومنشورة في مصادر معلومات متعددة، وهذا الرأي يتفق مع ما أوضحه العضو (M14) إذ يرى أن في ظل الصلاحيات الحالية للمجلس لا يوجد أي نوع من حجب المعلومات، وأن المشكلة تكمن في

تصور العضو للمعلومات التي يحتاجها في الأدوات البرلمانية، وأكد ذلك العضو (M15) الذي يوضح بأنه إلى الآن لم يواجه أي نوع من حجب المعلومات في كل الأدوات البرلمانية التي قدمها، وأضاف العضو (M20) أن حجب المعلومات هو العذر الدائم لتلك بعض الأعضاء عن القيام بعملهم، وهذا ناتج عن عدم الجدية والمسؤولية في البحث عن المعلومات في المصادر المتاحة داخلياً وخارجياً.

2.1.10 البيروقراطية الإدارية

اتفق جميع أفراد عينة الدراسة الذين تمت مقابلتهم على أن البيروقراطية الإدارية تُبطئ في عملية تدفق المعلومات لخدمة أعمال المجلس، وأن هذه الإجراءات تَحَدّ من سرعة استجابة الأعضاء لدراسة المواضيع التي تطرح على مستوى الرأي العام، أو تلك التي تُحال من الحكومة، إذ أشار العضو (M19) إلى أن بعض المسؤولين لا يزال يطلب ورقة رسمية موقعة من رئيس المجلس لتوفير المعلومات له، وفي بعض الأحيان يُطلَب موافقة مجلس الوزراء، وأضاف العضو (M1) أن الصفة القانونية للأداة البرلمانية طلب الإحاطة، هي أن يطلب العضو من جهة الاختصاص في الحكومة إحاطته وإحاطة المجلس عاجلاً بأمر أو معلومات أو بيانات تدخل في اختصاص مجلس الشورى، وتعيّنه على ممارسة أعماله، مع تقديم كافة المبررات لطلب هذه المعلومات، ولكن يتأخر توفير هذه المعلومات للأعضاء لمدة تصل أحياناً إلى سنوات، وأكد العضو (M20) أنه تقدم بطلب إحاطة عن مشاريع حكومية في مجال السياحة، ولم يتم توفير المعلومات له إلا بعد جلسة بيان الوزير المعني بستّة أشهر، مما أفقَد المعلومة قيمتها. كما أشار العضو (M22) إلى أن الإجراءات المتعددة للحصول على المعلومات من الجهات الحكومية غير مُبررة، مع وجود مركز وطني للإحصاء والمعلومات يُعنى بتنظيم البيانات التي تنتجها الجهات الحكومية والخاصة وإدارتها، وإتاحتها للمستفيدين كُُل في مجال اختصاصه. في المقابل يرى عدد من الأعضاء أن تأخر إتاحة المعلومات من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات عائد إلى الإجراءات الإدارية التي يطلبها المركز نفسه، وليس لعدم توفير المعلومات للمركز من الجهات الحكومية (M2، M25، M7). وأضاف العضو (M25) أنه تقدم بطلب رسمي لتوفير إحصاءات عن عدد سكان قرية تقع ضمن الولاية التي يمثلها، وجاء الرد عليه بعد مضي ثمانية أشهر من تقديم الطلب. ويرى العضو (M14) أن ظاهرة بطء الإجراءات الحكومية أثرت على عمل أعضاء المجلس، لذا بادر المجلس باقتراح قوانين تسهم في معالجة هذه الظاهرة، مثل قانون

حق الحصول على المعلومات. في المقابل يعتقد العضو (M24) أن لدى أعضاء المجلس العديد من الممكّنات لتجاوز معضلة تأخر البيانات، كطلب المعلومات مباشرة من رئيس الوحدة، أو الحصول عليها من خلال الاستضافات والمناقشات والعروض المرئية التي تقدم لأعضاء المجلس بشكل دوري من المسؤولين في الحكومة.

3.1.10 تباين الإحصاءات الحكومية

اتفق جميع أفراد عينة الدراسة على وجود تباين في الإحصاءات الحكومية حول الموضوع نفسه، وهو ما يؤدي إلى الإرباك والتشتت في تحديد نوعية المعلومات المناسبة للأدوات البرلمانية، وأن هذا التباين أدى إلى عدم المهنية في دراسة الكثير من الموضوعات في المجلس، وقد أشار العضو (M7) إلى أن تباين الإحصاءات الحكومية في ذات الموضوع ناتج عن اختلاف منهجية جمع البيانات، وعدم وجود تنسيق على مستوى الوحدات الحكومية في تعريف المؤشرات الإحصائية، وأضاف العضو (M6) أن أعضاء المجلس يعانون من تباين المعلومات بين عدة جهات في كل موضوع يتم دراسته على مستوى اللجان الدائمة، وأكد العضو (M1) أن عدم وجود ربط إلكتروني بين المؤسسات الحكومية أدى إلى تباين الإحصاءات الرسمية. وفي ذات السياق، قال العضو (M25): "بالرغم من إنشاء جهة حكومية مركزية لجمع الإحصاءات الحكومية وإدارتها إلا أن مشكلة تباين الإحصاءات الحكومية الرسمية لا تزال تراوح مكانها؛ لأسباب فنية وإدارية في المؤسسات نفسها، وليس لعدم وجود تنظيم للعمل الإحصائي والمعلوماتي في السلطنة". كما أكد عدد من الأعضاء أن كثيرا من الأعمال البرلمانية التي تقدموا بها تحفظ لتباين الإحصاءات فيها، مما يحملهم عبء إعادة الأداة نفسها بإحصائية جديدة، قد تكون غير دقيقة (M9-M12، M23). كما أشار الأعضاء (M10، M11، M13) إلى أن تباين الإحصاءات الحكومية يؤثر على مشاركتهم في ورش العمل التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي، لعدم توافق الأرقام التي يُقدمونها مع الأرقام المنشورة عن السلطنة في التقارير الدولية. في سياق مختلف أكد العضو (M5) أنه يواجه مشكلة دمج الإحصاءات الحكومية بطريقة غير علمية ولا منهجية، مما يؤدي إلى التشتت، وعدم القدرة على الوصول إلى الأرقام الصحيحة، ويرى العضو (M23) أن مسألة دمج الإحصاءات وتحويل الأرقام أصبحت منهج عمل في بعض المؤسسات الحكومية عند تقديم أية معلومات لأعضاء المجلس.

2.10 التحديات القانونية:

يواجه أعضاء مجلس الشورى تحدي يتعلق بطبيعة المعلومات التي يجب أن يحصل عليها الأعضاء في إطار عملهم البرلماني، ولذلك أشار جميع أفراد عينة الدراسة إلى وجود تحديات قانونية تُعيق حصولهم على المعلومات اللازمة، وتتمثل هذه التحديات في عدم وجود قانون ينظم حق الحصول على المعلومات، وعدم وجود جهة رسمية مُنظمة للعلاقة بين المجلس والحكومة في هذا الشأن، وفي هذا أشار العضو (M18) إلى أن قانون مجلس عمان لم ينظم العلاقة بين المجلس وبين الحكومة حول آلية إتاحة المعلومات لأعضاء المجلس، وإنما تركزها للتقديرات الشخصية للمسؤولين، وهذا أوجد فجوة تشريعية في منظومة القوانين المنظمة للعمل البرلماني في السلطنة، وأضاف العضو (M5) أن قانون حق الحصول على المعلومات من أهم القوانين لتنظيم العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، وقد سبق أن تقدم المجلس في عام 2014م باقتراح مشروع قانون حق الحصول على المعلومات وتداولها، ولكن لم يؤخذ به من قبل الحكومة لأسباب متعددة. وفي ذات السياق أشار كل من (M3)، (M10، M20، M23) إلى أن غياب قانون حق الحصول عن المعلومات يؤخر تقدم تجربة الشورى العمانية، ولا ينسجم والصلاحيات التشريعية والرقابية التي كفلها قانون مجلس عمان للأعضاء. في المقابل أكد العضو (M14) أن مشروع قانون حق الحصول على المعلومات وتداولها الذي تقدم به المجلس، تناول هذا الشأن بشكل عام، ولم يُخصص لأعضاء المجلس، لذلك لم يُجز من قبل الحكومة، وأضاف العضو (M17) أن العائق الأساسي أمام إصدار هذا القانون هو عدم توفر الموارد المالية والكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذه، وليس عدم رغبة الحكومة على إجازته، وهذا يتفق مع ما أوضحه العضو (M2) حول أهمية هذا القانون بشكل عام، ولكن تجربة الشورى في عمان لم تتأثر إلى الآن بعدم وجود مثل هذه القوانين. في سياق آخر، أشار عشرة من أفراد العينة بنسبة (35.7%) إلى عدم وجود جهة رسمية تنظم العلاقة بين المجلس وبين الحكومة، الأمر الذي أدى إلى عدم تزويد المجلس بالكثير من البيانات والمعلومات من الجهات الحكومية، وأوضح ذلك العضو (M10) قائلاً: "يتم إحالة مشاريع قوانين واتفاقيات اقتصادية من الحكومة للمجلس لأبداء الرأي التشريعي فيها بموجب قانون مجلس عمان، ومن ثم يطلب الأعضاء من الجهات الحكومية المعلومات المُعينة لدراسة هذه المشاريع، ولكن هذه المعلومات غالباً لا تأتي بحجة عدم الاختصاص، ومن هنا ظهرت مشكلة

تنازع الاختصاصات بين الوحدات الحكومية وبين المجلس". وأشار كُل من (M7، M18- M21) إلى أن عدم وجود جهة ثالثة تنظر في تنازع الاختصاص المعلوماتي بين المجلس وبين الجهات الحكومية أدى إلى عدم حصولهم على الكثير من البيانات اللازمة لتقديم أدوات برلمانية حول قضايا الفساد المالي والإداري في بعض المؤسسات. وأضاف العضو (M13) أن قانون مجلس عمان لم يتطرق إلى طبيعة المعلومات التي يجب أن يحصل عليها الأعضاء بموجب هذا القانون، لذلك لا بد من وجود جهة مُحايدة تفسر مواد القانون لضمان انسيابية العمل في المجلس.

3.10 تحديات الكادر البشري :

أظهرت نتائج الدراسة أن عشرة أفراد من عينة الدراسة، بنسبة (35.7%) يواجهون تحدياً في نقص الكادر البشري المتخصص في مجال جمع المعلومات وتحليلها في الأمانة العامة للمجلس، مما أدّى إلى ضعف الإنتاجية والمهنية في أعمال المجلس، وقد أشار العضو (M7) إلى وجود نقص في عدد الموظفين في دائرة المعلومات والإحصاء يؤدي إلى تأخر توفير المعلومات للأعضاء في الوقت المناسب، وأضاف العضو (M19) أن من أهم التحديات التي تواجه الأعضاء للحصول على المعلومات في دائرة المعلومات والإحصاء هو نقص الكادر المتخصص في هذا المجال، وأشار العضو (M5) أن موظفي اللجان مُختصّون في مجال عمل اللجنة فقط، وهذا يدفع الأعضاء إلى الاستعانة بدائرة المعلومات والإحصاء التي تواجه مُشكلة في الكادر الوظيفي كما ونوعاً، وأضاف العضو (M8) هناك نقص في الكادر الوظيفي المتخصص في القطاعات الفنية في الأمانة العامة للمجلس، كما أن بعض الموظفين لا يملكون مهارات البحث عن المعلومات في المواقع الأجنبية التي تقدم معلومات نوعية تخدم أعمال المجلس، وأردفَ العضو (M1) قائلاً: "إن قلة الكادر الوظيفي المتخصص في جمع المعلومات وتحليلها في مجلس الشورى ناتج عن قلة الوعي بأهمية المعلومات في العمل البرلماني، وقلة الاطلاع على التجارب العالمية في مجال العمل المعلوماتي في المؤسسات التشريعية والرقابية.

4.10 التحديات التقنية:

أكد عشرة أفراد من عينة الدراسة، بنسبة (35.7%) أن التحديات التقنية في المجلس تحول دون حصولهم على المعلومات في الوقت المناسب، وهي من أهم المعوقات التي تواجههم في

استخدام المعلومات في العمل البرلماني، ويرى العضو (M20) أن تنفيذ الأعمال التقنية في مجلس الشورى من اختصاصات إدارة تشغيل وصيانة منشآت مجلس عمان، وليست للمجلس، مما أفرز مجموعة من التحديات التي تعيق تطوير البنية التقنية لضمان تدفق المعلومات بين المجلس والوحدات الحكومية، وأضاف العضو (M4) أن تطلعات الأعضاء لتطوير الخدمات التقنية في مجلس الشورى تصطدم دائماً بالاعتبارات الفنية والقانونية والأمنية والمالية لدائرة تقنية المعلومات في إدارة تشغيل وصيانة منشآت مجلس عمان. وفي هذا السياق أشار العضو (M6) إلى أن التحديات التقنية تتمثل في عدم وجود بوابة للخدمات الإلكترونية في المجلس، وأضاف الأعضاء (M3، M7، M11، M13) أن عدم وجود قاعدة بيانات برلمانية وأنظمة معلومات تفاعلية في الأمانة العامة للمجلس من أهم التحديات التقنية التي تواجههم للحصول على المعلومات في بناء الأدوات البرلمانية، كما أوضح العضو (M25) أن توقف العمل المباشر في المجلس مع بداية جائحة كورونا، والاكتفاء بالعمل عن بعد عن طريق عقد الاجتماعات الافتراضية؛ كشف عن حقيقة الواقع التقني للمجلس، من حيث عدم قدرة الأعضاء على الوصول إلى ملفات العمل من خارج مبنى مجلس عمان، وعدم القدرة على عقد اجتماعات افتراضية إلا عن طريق المنصات الرقمية التي تسمح باستخدامها دائرة تقنية المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تأجيل الكثير من أعمال اللجان.

5.10 التحديات الشخصية:

هي مجموعة من الصعوبات والمعوقات المرتبطة بالمهارات الذاتية في إدارة الأعمال اليومية وتنظيمها لدى عضو مجلس الشورى، وقد أشار (13) عضواً من المشاركين الذين تمت مقابلتهم، بنسبة (46.4%) إلى وجود تحديات شخصية تحول دون تمكّنهم من الحصول على المعلومات في عملهم البرلماني، وهذه التحديات تتمثل في عدم توفر الوقت الكافي للبحث عن المعلومات، وضعف مهارات البحث عن المعلومات لديهم، وقد اتفق عشرة من أفراد عينة الدراسة، بنسبة (35.7%) أن واجبات عضو مجلس الشورى والتزاماته تحول دون توفر الوقت الكافي للبحث عن المعلومات لخدمة أعمال المجلس، وأضاف الأعضاء (M3، M9، M11، M13) أن كثرة اجتماعات اللجان الدائمة ومُتابعة مواضيع المواطنين تأخذ حيزاً كبيراً من وقتهم، لذلك لا يجدون الوقت الكافي للبحث عن المعلومات، وأكد العضو (M7) أن الاجتماعات الدورية، والرد على اتصالات المواطنين تستهلك كثيراً من وقته، الأمر الذي لا

يساعده بأي حال من الأحوال على متابعة مُستجدات الشأن العام عن طريق مصادر المعلومات المختلفة، ويتفق هذا مع ما أوضحه العضو (M20) بأن عملية البحث عن المعلومات وربط النتائج وتحليلها يتطلب الكثير من الوقت والجهد، وهذا الأمر لا يتحقق مع كثرة ارتباطاته الرسمية والاجتماعية والإعلامية. وفي سياق آخر يرى ثلاثة من أفراد عينة الدراسة، بنسبة (10.7%) أن ضعف مهارات البحث عن المعلومات لديهم يُعدُّ عائقاً للحصول على المعلومات اللازمة لعملهم البرلماني بالإضافة إلى عدم امتلاكهم لمهارة استخدام منصات الاجتماعات الافتراضية، التي كُتِر استخدامها في المجلس أثناء جائحة كورونا، إذ أشار العضو (M11) إلى أن هذه المُمكنات الرقمية أصبحت ضرورة لأعضاء المجلس، وأن عدم امتلاكها يسبب له بعض التحدي في التعاطي اليومي مع المعلومات التي ترسل بالبريد الإلكتروني، أو عن طريق تطبيقات التواصل الاجتماعي، وأضاف العضو (M13) أن التقدم التقني السريع أوجد نوعاً من الفروقات الفردية لدى أعضاء المجلس في التعامل مع مواقع الإنترنت، وتطبيقات الحاسب الآلي، ويضيف العضو (M25) بأن هذه الفروقات هي نتيجة لتباين المؤهلات العلمية، والمهارات التقنية التي يمتلكها أعضاء المجلس، وقد ظهر هذا جلياً في طريقة تعاطي بعض الأعضاء لمتطلبات عقد الاجتماعات الافتراضية أثناء أزمة جائحة كورونا.

6.10 البدائل والطرق التي يستخدمها الأعضاء للتغلب على تحديات الحصول على

المعلومات

من خلال ما تقدم من نتائج، اتضح أن هناك تحديات كثيرة تواجه أفراد عينة الدراسة للحصول على المعلومات لعملهم البرلماني، وقد بيّن أفراد عينة الدراسة البدائل التي يلجؤون إليها للتغلب على هذه التحديات، وسيرد ذكرها وفق الأكثر تكراراً، حيث أشار جميع أفراد عينة الدراسة إلى أنهم يلجؤون إلى الاتصالات الشخصية للتغلب على التحديات الإدارية التي تواجههم، وتتمثل في عدم إتاحة المعلومات، والبيروقراطية الإدارية، وتباين الإحصاءات الحكومية، وأوضح كل من (M1-M7، M10، M13) أن الاتصالات الشخصية توفر لهم قدرًا كبيرًا ونوعيًا من المعلومات في حال عدم حصولهم على المعلومات عبر الوسائل الرسمية، وأضاف العضو (M8) أن بعض المعلومات التي يحصل عليها من الاتصالات الشخصية تحقق قيمة مضافة أكثر من تلك المعلومات التي تأتي عن طريق المسارات الرسمية، لاسيما فيما

يتعلق بالمخالفات المالية والإدارية، وفي هذا الأمر أكد الأعضاء (M12، M16، M25) على أن عضو مجلس الشورى لا يؤخذ قانونياً على حصوله على المعلومات من الاتصالات الشخصية غير الرسمية، لأن حجب المعلومات من الجهات الحكومية هو ما يدفع العضو للجوء إلى الاتصالات الشخصية. في المقابل أكد كلٌّ من (M18، M19، M21) أن الاتصالات الشخصية هي آخر الحلول التي يلجؤون إليها للحصول على المعلومات، لوجود وسائل أخرى تسبق هذه الخطوة، مثل مقابلة المسؤولين، وإرسال الكُتب الرسمية. في سياق آخر، أشار ثلاثة من أفراد عينة الدراسة، بنسبة (10.7%) إلى أنهم يستخدمون وسائل الإعلام المختلفة للحصول على المعلومات في حال تعذر الحصول عليها بالطرق الرسمية، وقد أفاد العضو (M13) أنه يستخدم منصات التواصل الاجتماعي واللقاءات الإعلامية وسيلة يدفع من خلالها الجهات الحكومية إلى توفير معلومات كان قد حاول الحصول عليها بالطرق الرسمية. وفيما يتصل بضعف مهارات بعض أفراد عينة الدراسة في مجال البحث عن المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة، فقد أشار هؤلاء الأعضاء إلى الاستعانة بالمتطوعين المؤهلين في مجال تقنية المعلومات والاتصالات للتغلب على هذا التحدي، وقد أشار العضو (M11) إلى أنه يستعين بعدد من المتطوعين للبحث عن المعلومات، وتنظيم الملفات الرقمية، والتحضير للاجتماعات الافتراضية، فيما أكد (M13) على استعانتهم بمجموعة عمل دائمة، تعمل على البحث عن المعلومات في المواقع الحكومية، ومنصات الأخبار الأجنبية، بالإضافة إلى رصد ما يتداول في وسائل التواصل الاجتماعي من قضايا محلية، تدخل ضمن اختصاصات المجلس.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- تمثلت التحديات الإدارية في عدم إتاحة المعلومات من الحكومة، والبيروقراطية الإدارية، وتباين الإحصاءات الرسمية.
- تمثلت التحديات القانونية بعدم وجود قانون لتنظيم حق الحصول على المعلومات، وعدم وجود جهة رسمية منظمة للعلاقة بين المجلس والحكومة.
- تمثلت تحديات الكادر البشري في نقص الكادر الوظيفي المُتخصص في جمع المعلومات وتحليلها، والتدوير الوظيفي غير المبرر.

- تمثلت التحديات التقنية في عدم تبعية دائرة تقنية المعلومات لمجلس الشورى، وعدم وجود قاعدة بيانات برلمانية وأنظمة معلومات تفاعلية في الأمانة العامة للمجلس.
- تمثلت التحديات الشخصية في عدم توفر الوقت الكافي للبحث عن المعلومات، وضعف مهارات البحث عن المعلومات لدى بعض الأعضاء.
- يستخدم أعضاء مجلس الشورى مجموعة من البدائل للتغلب على التحديات التي تواجههم للحصول على المعلومات، مثل الاتصالات الشخصية ووسائل الإعلام، والاستعانة بالمتطوعين.

11. مناقشة النتائج:

1.11 عدم إتاحة المعلومات من الجهات الحكومية:

يتطلب العمل البرلماني الحصول على المعلومات المعنية على ذلك؛ ولكن هذه المعلومات لا تتوفر للأعضاء لأسباب عدة، وقد أشار غالبية أفراد عينة الدراسة إلى أن أبرز تحدي لاستخدام المعلومات في الأدوات البرلمانية هو عدم إتاحة هذه المعلومات من الجهات الحكومية. كما أدى عدم توفير المعلومات للأعضاء إلى تعطل بعض أعمال المجلس، وتدني مستوى المهنية في هذه الأعمال، مما أثر على نظرة المجتمع لدور المجلس التشريعي والرقابي، وهذه النتيجة اتفقت مع عدة دراسات سابقة، كدراسة طحطح (2009) الذي أكدت على أن العائق الأساسي لعمل أعضاء البرلمان المغربي هو عدم إتاحة المعلومات، رغم أن الدستور المغربي نظم حق الحصول على المعلومات من الحكومة لخدمة أعمال البرلمان. كما أشار Hossain et al (2017) إلى أن عدم توفير المعلومات من قبل السلطة التنفيذية يعد من أهم التحديات لأعضاء البرلمان البنغلاديشي. وفي هذا الإطار، أكد عدد من الأعضاء أن الجهات الحكومية لا تتجاوب بالرد على المعلومات الواردة في الأدوات البرلمانية التي يقدمونها، وإن جاء الرد فإنه يتضمن النقيض تماما لما ورد من معلومات في الأداة، مما أوجد فجوة في التعامل الرسمي مع الأعمال التي يقدمها أعضاء المجلس للحكومة. وتعد هذه النتيجة مؤشرا سلبيا كونها تعكس طبيعة التعامل الرسمي مع المجلس، والنتائج من إستئثار طرف واحد بالمعلومات دون الآخر، وهذا ما يؤدي إلى تضاعف دور المجلس، وتعطيل صلاحياته، وهذا الأمر يتفق مع ما أشار إليه شبر وحמיד (2014) من أصرار الحكومات على إضعاف دور المؤسسات البرلمانية عن

طريق حجب المعلومات، وعدم التجاوب مع ما يطرحه الأعضاء من أفكار ومقترحات، وعدم تمكينهم من الاطلاع على كافة الحقائق التي من شأنها أن تدفع مسيرة العمل البرلماني للأمام. في حين خلّصت دراسة Bektas (2021) إلى أن لجان البرلمان التركي تُدخِل تعديلات جوهرية على مشاريع القوانين الحكومية عندما يتم تزويدها بمعلومات نوعية ذات صلة بموضوع التعديل من الأجهزة الحكومية.

2.11 البيروقراطية الإدارية:

تُعرّف البيروقراطية الإدارية بأنها: "الجمود الإداري والالتزام الحرفي بالنصوص، وقواعد الإجراءات الرسمية، والتعقيدات المكتبية النابعة من نزعات الإنسان إلى السيطرة، وتوسيع نطاق سلطاته" (الأغا وعساف، 2015، ص36). وقد أشار جميع أفراد عينة الدراسة إلى أن البيروقراطية الإدارية من أهم التحديات التي تواجههم للحصول على المعلومات، كما أنها تَحُدُّ من سرعة استجابتهم لدراسة المواضيع التي تطرح على مستوى الرأي العام، أو المواضيع التي تُحال من الحكومة بشكل رسمي، وهو مما يدفع الأعضاء لتأجيل بعض الموضوعات أو إلغائها. وتُعدُّ البيروقراطية الإدارية أحد أسباب تأخر وتخلّف الإدارة العامة، لتمسك الوحدات الإدارية بآليات عمل جامدة، تجعل من الموظفين عوائق بشرية، تحول دون إنجاز الأعمال، مما يعطل المؤسسة عن أداء دورها (Widlak & Peeters، 2020). كما أن البيروقراطية الإدارية ارتبطت بجمود عملية تدوير المراكز القيادية، ورتابة الهياكل الإدارية للوحدات الحكومية، التي تمنع من ضخ دماء جديدة في المناصب الإدارية؛ لتطوير أداء المؤسسة، وتجنب مظاهر الترهل الإداري، وهذا ما أكدته دراسة Carrigan et al (2020) بأن البيروقراطية الإدارية عطلت من صعود الكفاءات الإدارية، مما ساعد على بقاء أنماط العمل التقليدية، وتعطيل تطبيق أساليب الإدارة الحديثة، واستخدام التقنيات المُساعدة لإنجاز الأعمال بسرعة وكفاءة، وصولاً إلى المستويات الإدارية المنشودة. أما على الصعيد البرلماني، فأشار طاشمة (2012) إلى أن التعاضم البيروقراطي أدى إلى تفرد السلطة التنفيذية بالقرارات الاستراتيجية، وحجب المعلومات عن المؤسسات التشريعية التي تعتمد في أعمالها على البيانات والإفصاحات الحكومية. وأضاف Marcella et al (2007) أن صعوبة الحصول على المعلومات من مجالس الوزراء والإجراءات الإدارية الطويلة، وافتقار الشفافية يعدّ التحدي الحقيقي لأعضاء البرلمان الأوروبي.

3.11 تباين الإحصاءات الحكومية:

اتفق جميع أفراد عينة الدراسة على أن تباين الإحصاءات الحكومية في المعطى نفسه يؤدي إلى الإرباك، والتشتت في تحديد نوعية المعلومات الداعمة للأدوات البرلمانية، وأن هذا التباين ناتج من اختلاف منهجية جمع البيانات، وعدم وجود تنسيق على مستوى الوحدات الحكومية في تعريف المؤشرات الإحصائية، بالإضافة إلى دمج الإحصاءات الرسمية بطريقة غير علمية ولا منهجية. وعليه؛ فإن تباين الإحصاءات الحكومية ساهم في تقديم أعمال برلمانية ضعيفة وغير متجانسة، ومن ثم عدم مهنية هذه الأعمال، الأمر الذي أدى إلى عدم اعتماد الحكومة على الحلول التي يقدمها المجلس لمعالجة التحديات الوطنية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الزباني (2008) التي أشارت إلى أن الإحصائيات المقدمة من الحكومة لأعضاء البرلمان المغربي تتسم بالتباين، ولا تعكس الواقع الحقيقي، مما أدى إلى عزوف الأعضاء عن القيام بالمبادرة التشريعية. وفي هذا الأمر، أكد الأعضاء أن تباين الإحصائيات الحكومية ناتج عن عدم تفعيل اختصاصات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات كجهة مركزية لجمع المعلومات وفتحها في السلطنة، كما أن هناك بعض التحديات الفنية والإدارية التي تواجه المركز. وهذا ما أكدته دراسة الحاتمية وآخرون (2018) إذ أوضحت أن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات يواجه تحدياً في صعوبة الحصول على المعلومات، ناتجاً عن عدم تزويد المركز بالبيانات من الوحدات الحكومية، كما أن تضخم عدد الجهات الحكومية أدى إلى تأخر تزويد المركز بالبيانات بشكل دوري ودائم. ولذا أوصى تقرير الأمم المتحدة عن دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2018) أن تعمل مكاتب وأجهزة الإحصاءات الوطنية على تحديد ومعالجة الثغرات الفنية في عملية جمع وتحليل البيانات، وأن تعمل على تحسين آلية جمع المعلومات وتصنيفها، لتوفيرها لأعضاء البرلمان بطريقة علمية.

4.11 التحديات القانونية:

أكد جميع أفراد عينة الدراسة على وجود تحديات قانونية تُعيق حصولهم على المعلومات اللازمة لبناء الأدوات البرلمانية، وتمثل هذه التحديات في عدم وجود قانون حق الحصول على المعلومات، وعدم وجود جهة رسمية تنظم العلاقة بين المجلس والحكومة في هذا الشأن. وأشار عددٌ من المشاركين في المقابلة إلى أن قانون مجلس عمان لم يوظف العلاقة القانونية بين المجلس والحكومة حول طبيعة المعلومات التي يُسمح لأعضاء المجلس الاطلاع عليها، لذا بقي

هذا الأمر رهين التقديرات الشخصية للمسؤولين، مما أوجد فجوة تشريعية في منظومة القوانين المنظمة للعمل البرلماني في السلطنة. وتعد هذه النتيجة مؤشراً سلبياً يدل على عدم اكتمال البنية القانونية المنظمة للعمل البرلماني في السلطنة، ومن ثم عدم قدرة المؤسسات التشريعية على معرفة كافة المعلومات التي تدعم عملها دون قيود. واتفقت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة Shailendra and Prakash (2008) التي أشارت إلى أن أعضاء البرلمان الهندي أقرّوا استخدام قانون حق الحصول على المعلومات في عام 2001م؛ لسد الفجوات القانونية والتصدي للبيروقراطية التي تحول دون وصولهم للمعلومات المناسبة في الوقت المناسب. ورأى أعضاء البرلمان الزيمبابوي أن تعزيز القدرة على الوصول إلى المعلومات يرسخ مبادئ الحكم الرشيد والمساءلة والنزاهة، ويقلل من مساحة الفساد، ولذلك وافق النواب على إقرار قانون الوصول إلى المعلومات وحماية الخصوصية في عام 2002م (Mzumara & Ndhlovu, 2021). من المعلوم لدى العاملين في قطاع المعلومات والإحصاء أن بعض المعلومات الرسمية محدودة التوزيع، وتتداول على نطاق ضيق، وعلى مستوى متخذي القرار في الدولة، وأكدت هذا الأمر دراسة الحاتمية وآخرون (2018) إذ بينت أن آلية إتاحة البيانات الإحصائية في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تختلف بحسب نوعية البيانات؛ حيث أن هناك بيانات متاحة للجميع، يستطيع أي فرد الحصول عليها، وهناك بيانات سرية، محدودة التداول، غير متاحة إلا لبعض المسؤولين في الدولة. وهذا الإجراء ينسحب كذلك على باقي الجهات الحكومية في آلية إتاحتها للمعلومات.

وبمراجعة قانون الإحصاء والمعلومات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2019/55)، تبين أنه لم يعطي أعضاء مجلس الشورى الحق القانوني للاطلاع على هذا النوع من المعلومات، ومن ثم لا يملك الأعضاء الصلاحية القانونية لطلب معلومات خاصة تحت أي ظرف، ويتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسة طيبي (2017) التي أشارت إلى عدم إمكانية الارتقاء بالنظام البرلماني إلى المستوى المأمول دون مراجعة وتعديل القانون التي تعيق توفير كافة المعلومات لأعضاء البرلمان؛ للوصول إلى نوع من التكافؤ بين الحكومة والمؤسسة البرلمانية. ولذلك أوصت دراسة Mansour and Alkhurainej (2011) بإصدار القوانين التي تسمح لأعضاء مجلس الأمة الكويتي بالاطلاع على كافة المعلومات، ولا سيما المعلومات السياسية، وبدون أية قيود. وفي هذا السياق، أشار أفراد عينة الدراسة إلى أن عدم وجود جهة حكومية تفصل في طبيعة المعلومات التي يجب أن يحصل عليها الأعضاء بموجب قانون مجلس عمان؛ أدى إلى ظهور ما يعرف بتنازع

الاختصاص بين الحكومة والمجلس، وتعدُّ مسألة تنازع الاختصاص بين الحكومة والبرلمان مسألة ليست جديدة، وفي هذا الجانب أشار الزباني (2012) إلى أن قضية تنازع الاختصاص بين الحكومة والبرلمان في المغرب لها جذور موعلة في القدم، ولكنها ظهرت بشكل واضح في السنوات الأخيرة، مع صدور القانون التنظيمي للجان تقصي الحقائق في البرلمان. ولهذا أوصت دراسة صلاح الدين (2004) بضرورة البت في مسألة تنازع الاختصاص بين الحكومة والبرلمان، قبل الشروع في تطبيق أنظمة الحكم القائمة على المشاركة الشعبية.

5.11 تحديات الكادر البشري :

أظهرت نتائج الدراسة أن عدد من أفراد عينة الدراسة يواجهون تحدياً في نقص الكادر البشري المُتخصص في مجال جمع المعلومات وتحليلها في الأمانة العامة للمجلس، مما أدى إلى ضعف الإنتاجية والمهنية في أعمال المجلس، وتعدُّ هذه النتيجة مؤشراً غير إيجابي، كون مستقبل الأعمال في المؤسسات العامة والخاصة مرتبط بما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0) والتقنيات المُصاحبة لها، مثل: إنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، التي يتطلب تطبيقها وجود كادر بشري مؤهل، فضلاً عن أن هذا النوع من التقنيات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعلومات، وإمكانيات الكوادر البشرية على تحليلها وإدارتها والتحكم بها، والاستفادة منها في خدمة أعمال المؤسسة، وأن ضعف الكادر البشري المختص يؤدي إلى ضعف المنتج المعلوماتي المقدم. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة Takeda (2001) التي أشارت إلى أن قلة تعيين الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع المعلومات، وكثرة الدوران الوظيفي، ونقص الاتصال الشخصي بين قسم خدمات المعلومات وبين الأعضاء هي أهم التحديات التي تواجه العمل المعلوماتي في البرلمان الياباني. وطالما كانت قلة الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على إثراء العمل المعلوماتي البرلماني معضلة كبيرة تواجهها كثيرٌ من البرلمانات، وقد أوضح تقرير دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2018) إلى حاجة البرلمانات إلى موظفين مؤهلين جداً، قادرين على الوصول إلى المعلومات والبيانات وتحليلها، وتقديم الأدلة القوية والواضحة والحاسمة للنواب واللجان الدائمة، في الوقت المناسب. ولهذا أوصت دراسة الصاوي (2005) بضرورة توظيف كوادر فنية عالية التأهيل والمهارة، لتقديم الدعم المعلوماتي للأعضاء، من خلال جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها، وابتكار أنماط عمل حديثة، وأساليب تعزز من قيمة المعلومات في العمل البرلماني.

6.11 التحديات التقنية:

أكد عشرة مُشاركين من عينة الدراسة على أن التحديات التقنية في المجلس تحول دون حصولهم على المعلومات في الوقت المناسب، وتمثل هذه التحديات في عدم تبعية دائرة تقنية المعلومات لمجلس الشورى، وعدم وجود بوابة للخدمات الالكترونية، وقاعدة للبيانات البرلمانية. وتعد هذه النتيجة مؤشراً سلبياً لتأثيرها المباشر على عملية التحول الرقمي في المجلس. وبمراجعة هذه التحديات وتحليلها؛ نجد أن منشأها إدارياً، وليس تقنياً، حيث أن مجلس الشورى لا يملك القرار التقني في تسيير أعماله، لتحول تبعية دوائر تقنية المعلومات من مجلس الشورى إلى إدارة تشغيل وصيانة منشآت مجلس عمان التابعة للمنشآت السلطانية، وقد سعى هذا الإجراء الإداري في حينه إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي: التكامل بين الوحدات التابعة لمجلس عمان، رفع كفاءة الأداء التقني، تطوير البنية الرقمية للمجلس، لتحقيق نقلة نوعية في الخدمات الرقمية المقدمة للأعضاء وموظفي المجلس؛ ولكن هذه الأهداف لم تتحقق بالشكل المخطط له، بناءً على ما أظهرته نتائج هذه الدراسة. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Osman and Agyei (2014) التي أشارت إلى عدم قدرة النواب في البرلمان الغاني على استخدام الإنترنت، والتطبيقات الحكومية؛ لنقص التجهيزات التقنية. في المقابل توصلت دراسة Leston (2007) إلى أن تفعيل تقنية المعلومات والاتصالات في البرلمان البرتغالي أحدث فرقاً في علاقة الأعضاء بالمواطنين والأجهزة الحكومية، مما جعل البرلمان أكثر انفتاحاً وتطوراً. كما دعمت تقنية المعلومات تطلعات أعضاء البرلمان الأثيوبي في تفعيل القيم الأساسية للشفافية، وإمكانية المساءلة، وتعزيز التنمية المستدامة (Lessa, 2021). كما أشارت دراسة Kishor and Kautish (2021) إلى أن رقمنة الأنظمة في البرلمان الفيدرالي لجمهورية النيبال، وبناء قاعدة البيانات البرلمانية عزز أسلوب التفاهم، والانسجام في أعمال اللجان، وساهم في توحيد آراء النواب حول مختلف القضايا المعروضة للنقاش. وعليه؛ تؤكد نتيجة الدراسة الحالية على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر من إدارة مجلس الشورى للجانب التقني لما يمثله من أولية في العمل البرلماني، ولأهمية هذا الجانب فقد أوصى Munyoro and Dick (2015) بضرورة إعطاء الأولوية لتطوير مرافق قطاع تقنية المعلومات في البرلمان الزيمبابوي، من أجل تعزيز العناصر الممكنة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل النيابي.

7.11 التحديات الشخصية :

تكمن أهمية المهارات الشخصية في تحديد مدى اندماج الموظف في بيئة عمله، ويعد عنصر القدرات الشخصية على درجة كبيرة من الأهمية، ليس في إنجاز الأعمال فقط، ولكن في مدى إمكانية الفرد العامل على مواصلة الإنجاز بنفس الروح والفعالية (Cheong & Tsui، 2011). لهذا تؤثر التحديات الشخصية الناتجة من عدم توفر بعض الممكّنات الفردية على تسيير أعمال المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء، وتظهر النتائج أن عشرة من المشاركين في المقابلة أكدوا على أن ضيق الوقت وكثرة الاجتماعات والالتزامات الرسمية والاجتماعية، تعيق من قدرتهم على البحث المعمق في المصادر المتاحة للحصول على معلومات تدعم موضوع الأدوات البرلمانية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Shailendra and Prakash (2008) التي خلّصت إلى أن ضيق الوقت وجدول الأعمال المزدحمة يُعدان من التحديات التي تواجه جميع أعضاء البرلمان الهندي. وأشار Hossain et al (2017) إلى أن ضيق الوقت، والجدول اليومي المزدحم، وكثرة الاجتماعات اليومية، تحول دون تحقيق أعضاء البرلمان البنغلاديشي للرضاء العملي المنشود. ولهذا أوصت دراسة Walker (2012) أن يضع أعضاء البرلمان استراتيجية عمل شاملة تضمن دعم ذوي الكفاءات لهم، سواء كانوا من المتطوعين أو المتعاقدين الخارجيين، في أعباء التمثيل النيابي، مع التركيز على فئة الشباب للعمل في الجانب الإعلامي البرلماني. وفي ذات الأمر، أشار ثلاثة من أفراد عينة الدراسة إلى أنهم يواجهون تحدياً في ضعف مهارات البحث عن المعلومات لديهم، وعدم امتلاكهم للمعرفة اللازمة للتعامل مع أجهزة الحاسب الآلي، والتقنيات المصاحبة، وقد أثار هذا التحدي في قدرتهم على حضور اجتماعات المجلس واللجان، عبر المنصات الافتراضية، وفي عملية البحث عن المعلومات لدعم أدواتهم البرلمانية. ومع قلة عدد المشاركين الذين أشاروا إلى هذا التحدي إلا أنه يُعدُّ مؤشراً غير إيجابي، لأهمية الخبرة والمهارة التقنية في تنفيذ متطلبات العمل البرلماني الرقمي في الحاضر والمستقبل. وهذه النتيجة اتفقت مع عدة دراسات سابقة، منها دراسة طحطح (2009) التي أكدت على أن أعضاء البرلمان المغربي لا يمتلكون مهارات البحث، والتنقيب عن المعلومات، ولا يجيدون استخدام تطبيقات الحاسب الآلي. ودراسة Shailendra and Prakash (2008) التي أشارت إلى أن 21% من أعضاء البرلمان الهندي لديهم ضعف في استخدام تقنية المعلومات. في حين اعتبر أعضاء البرلمان الترناني أن

نقص مهارتهم في البحث عن المعلومات هو أهم تحدي يواجهونه للحصول على المعلومات (Mwinyimbegu et al., 2015).

8.11 البدائل والطرق التي يستخدمها الأعضاء للتغلب على تحديات الحصول على المعلومات

يرى Jones (2015) أن تجاوز التحديات في بيئة العمل، وتوسيع دائرة الفرص المتاحة، يؤدي إلى نمو الفكر الريادي للقيادات العليا والوسطى، وإلى تطور مهاراتها في تجاوز الظروف الطارئة، ومن ثم زيادة فرصة المؤسسة على الصمود والترقي والاستدامة. ولذلك أشار بعض أفراد عينة الدراسة إلى مجموعة من البدائل، والطرق التي يلجؤون إليها للتغلب على التحديات التي تواجههم للحصول على المعلومات، حيث أشار جميع أفراد عينة الدراسة إلى أنهم يلجؤون إلى الاتصالات الشخصية للتغلب على التحديات الإدارية التي تواجههم للحصول على المعلومات، ويقصد بالاتصالات الشخصية قيام العضو بالتواصل غير الرسمي مع موظفي الجهات الحكومية للحصول على معلومات، وبيانات تعذر الحصول عليها بالطرق الرسمية. وصنّف بدير (2012) الاتصالات الشخصية للحصول على المعلومات ضمن فئة البحث غير الرسمي للمعرفة، وهي طريقة غير منظمة ولا مخطط لها، ولا يمكن التنبؤ بمدى نجاحها من حيث إمكانية الحصول على ذات المعلومات المطلوبة. ويُعد استخدام الاتصالات الشخصية من الأمور الشائعة في العمل السياسي، وقد أظهرت نتائج دراسة صالح (2020) أن أبرز المجالات التي تؤدي فيها الاتصالات الشخصية دورًا فعالًا هو مجال العمل السياسي بمستوياته المتعددة؛ الحزبية، والتنفيذية، والتشريعية، والرقابية. وتوافقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات عدة، إذ أشارت دراسة Agyei and Osman (2014) إلى أن أعضاء البرلمان الغاني يستخدمون الاتصالات الشخصية للحصول على المعلومات في الموضوع المتداول في البرلمان، عند حجب المعلومات من الحكومة، كما أكدت دراسة Mostert et al (2005) أن رؤساء اللجان البرلمانية يعتمدون على الوسطاء البشريين، في حال عدم توفر المعلومات لهم من الحكومة، أو تأخرها لأسباب إدارية، وكذلك دراسة Hussain and Abdullah (2012) التي أشارت إلى أن (65%) من أعضاء مجلس النواب في مملكة ماليزيا يأخذون المعلومات من الأفراد والأصدقاء، في حالة عدم قدرتهم على الوصول إلى المعلومات المطلوبة من المصادر الرسمية.

وفي هذا السياق، أشار ثلاثة من أفراد عينة الدراسة إلى أنهم يستخدمون وسائل الإعلام المختلفة للحصول على المعلومات، في حال تعذر الحصول عليها بالطرق الرسمية، ويستخدم الأعضاء منصات التواصل الاجتماعي، واللقاءات الإعلامية وسيلة يدفعون من خلالها الجهات الحكومية إلى توفير المعلومات، ولطالما كان الإعلام وسيلة ضغط للمشتغلين في الشأن السياسي؛ للتأثير على نظرائهم، وكسب الصراعات السياسية، فقد أشار الزبيدي (2017) إلى أن الإعلام وسيلة ضغط على الحكومة لتغيير القوانين والأنظمة التي تساعد على توسع دائرة المصالح الشخصية، عن طريق نشر الحقائق المدعومة بالحجج والبراهين، للوصول إلى تطبيق منظومة عمل وطني تضمن مشاركة جمعيات المجتمع المدني، والمؤسسات المنتخبة في إدارة موارد الدولة. وأوضحت دراسة Walgrave et al (2008) بالرغم من تمتع مملكة بلجيكا بنظام سياسي محكم التنظيم إلا أن وسائل الإعلام فيها تحدد طبيعة العلاقة بين البرلمان والحكومة، عن طريق النفوذ الذي تمارسه الصحف والإذاعة والتلفاز على الوزراء والنواب، وأن التأثيرات الإعلامية تُغير من نمط تعاطي الحكومة والبرلمان مع قضايا التشريع والقرارات التنفيذية الداخلية، وشؤون البيئة، في حين يقل تأثيرها على السياسة الخارجية، والقضايا الاقتصادية. كما أشار عدد من أفراد عينة الدراسة إلى أن ضعف مهارتهم في البحث عن المعلومات في الإنترنت، وفي استخدام التقنيات الحديثة، يشكل تحدياً في إنجاز أعمالهم في المجلس، وللتغلب على هذه التحدي يعمل هؤلاء الأعضاء على الاستعانة بالمتطوعين من ذوي المؤهلات العلمية، والخبرة العملية في هذا المجال. وتسمح بعض أنظمة العمل الداخلية في البرلمانات بعمل المتطوعين لخدمة ممثلهم في البرلمان، وقد أكد Thompson (2020) على أن الأنظمة الداخلية في مجلس العموم البريطاني تسمح للنواب الاستعانة بالمتدربين والمتطوعين للعمل معهم في مبنى البرلمان، كما يمكن أن يعمل المتطوعون في مكاتب الدوائر الانتخابية لمتابعة الأحداث المحلية، أثناء فترات الانتخابات البرلمانية العامة في بريطانيا. ويعمل المتدربون من الطلاب والمتطوعين في البرلمان الهندي على مساعدة أعضاء البرلمان في تحليل القضايا المطروحة للدراسة في لجان المجلس، ويسمح القانون للنواب والوزراء الاستعانة بطلاب الجامعات الوطنية لتحليل مشاريع القوانين، وصياغة أسئلة المناقشات الداخلية، وغيرها من الأنشطة ذات الطابع البرلماني، ولمدة زمنية لا تتجاوز الشهر (Lok Sabha Secretariat report, 2003). أما في مجلس الشورى العماني، فلم يرد في اللائحة الداخلية للمجلس ما يفيد بإمكانية

الاستعانة بالمتطوعين، لمساعدة الأعضاء في الأعمال التشريعية والرقابية والفنية، كما لم تتطرق أنظمة العمل الداخلية في المجلس لهذا الأمر، وعليه تدعم هذه النتيجة ضرورة تعديل أنظمة العمل الداخلية في المجلس لتتلاءم مع المستجدات البرلمانية الحديثة، وتنظيم الأعمال التطوعية المقدمة للأعضاء وفقًا للقانون.

12. التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، خلّصت الدراسة إلى مجموعة من التّوصيات، وهي:

- وضع دليل إجرائي لاستخدام المعلومات في العمل البرلماني، يُوضّح فيه طبيعة المعلومات المناسبة لكل أداة برلمانية، وآليات تضمين هذه المعلومات، وطرق توثيقها .
- ضرورة العمل على إقرار قانون حق الحصول على المعلومات من الحكومة، أو القيام بتقديم مقترح لتعديل قانون مجلس عمان، بحيث يتضمن مواد قانونية تُمكن أعضاء المجلس من الاطلاع على كافة المعلومات الداخلة ضمن اختصاصاتهم.
- تصحيح الوضع الإداري لدائرة تقنية المعلومات، بحيث تتبع الأمانة العامة للمجلس الشورى.
- تعزيز دور دائرة المعلومات والاحصاء في العمل البرلماني.
- تنظيم دورات تدريبية لأعضاء المجلس في مجال البحث عن المعلومات.
- ضرورة العمل على تسويق خدمات مكتبة مجلس عمان بشكل أفضل، من خلال فتح قنوات تواصل تفاعلية مع أعضاء مجلس الشورى للتعرف على احتياجاتهم المعلوماتية.
- العمل على توفير خدمات الإتاحة الالكترونية بمكتبة مجلس عمان.
- إعادة تنظيم مواعيد فتح مكتبة مجلس عمان؛ لتلاءم جميع الفئات الوظيفية في مجلس عمان.

المراجع العربية:

- الأغا، صهيب كمال وعساف، محمود عبد المجيد (2015). الإدارة والتخطيط التربوي: نماذج وتطبيقات عملية. الجنادرية للنشر والتوزيع.
- الأمم المتحدة (2018). دور البرلمان في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (21-25 يوليو 2018). الأمم المتحدة.
- بدير، جمال (2012). اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- الحاتمية، أسماء بنت سعيد بن راشد، المعمرية، هالة بنت خميس بن حمود، والحراصي، نيهان بن حارث. (2018). البيانات الإحصائية والبيانات الضخمة: واقع إنتاج واستثمار البيانات الإحصائية في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان. المؤتمر الرابع والعشرون: البيانات الضخمة وآفاق استثمارها: الطريق نحو التكامل المعرفي: جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، مسقط: جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، 1 - 65.
- الزبيدي، محمد إبراهيم عبد الله (2017). العلاقات العامة والإعلام الرقابي. دار غيداء للنشر والتوزيع.
- الزباني، عثمان (2012). بحث في مقومات البرلمان الشفاف: نحو تكريس الحق في الحصول على المعلومات البرلمانية. أعمال الندوة الدولية: الدستور المغربي 2011 - مستجدات وآفاق: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة ومركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، المغرب - وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 43 - 69.
- الزباني، عثمان. (2008). البرلمان المغربي وإشكالية الحصول على المعلومات. المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية: أحمد أجعون، ع9، 130 - 117.
- شبر، رافع خضر صالح وحميد، وليد حسن (2014). الوظيفة التشريعية للبرلمان الاتحادي في الدولة الاتحادية: دراسة مقارنة. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية: جامعة بابل - كلية القانون، مج6، ع3، 171 - 130.
- الشكيلي، سالم. (2018). النظام السياسي والدستوري في سلطنة عمان. مكتبة الجيل الواعد.
- صالح، عصام الدين مصطفى. (2020). الصحافة الإلكترونية وأثرها على المؤسسات المعلوماتية. دار الفكر الجامعي.

- الصاوي، علي. (2005). المؤتمر العربي الأول لإدارة المجالس الوطنية العربية (التشريعية والشورى). المؤتمر العربي الأول: إدارة المجالس الوطنية: التشريعية / الشورى: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1 - 22.
- صلاح الدين، نجلاء. (2004). العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الدول العربية. حصاد الفكر: شركة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ع 145، 102 - 97.
- طاشمة، بومدين. (2012). التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي. دفاتر السياسة و القانون، مج. 2012، ع. 7، ص ص. 1-30.
- طحطح، عبد الحكيم (2009). مقارنة الدور الرقابي للجان البرلمانية. مجلة البحوث: التهامي القاندي، ع9، 272 - 245.
- مجلس الشورى. (2012). اللائحة الداخلية لمجلس الشورى. مجلس الشورى.
- مجلس الشورى. (2019). الكتاب الاحصائي السنوي. مجلس الشورى.
- مجلس الشورى. (2023). الكتاب الاحصائي السنوي. مجلس الشورى.

المراجع الأجنبية:

- Abdullah, S., & Hussain, H. (2012). The information need and information use of Malaysia's members of parliament. In 78th IFLA General Conference, Helsinki, Finland.
- Bektas, E. (2021). Legislative committees in the Turkish Parliament: performing procedural minimum or effective scrutiny?. The Journal of Legislative Studies, 1-36.
- Carrigan, C., Pandey, S. K., & Van Ryzin, G. G. (2020). Pursuing consilience: Using behavioral public administration to connect research on bureaucratic red tape, administrative burden, and regulation.
- Cheong, R. K., & Tsui, E. (2011). From skills and competencies to outcome-based collaborative work: Tracking a decade's development of personal knowledge management (PKM) models. Knowledge and Process Management, 18(3), 175-193.
- Elgie, R., & Stapleton, J. (2006). Testing the decline of parliament thesis: Ireland, 1923–2002. Political studies, 54(3), 465-485.

- Hossain, M. U., Hossain, M. A., & Islam, M. S. (2017). An assessment of the information needs and information-seeking behaviour of Members of Parliament (MPs) in Bangladesh. *Information and Learning Science*.
- Jones, B. E. (2015). *Think like an entrepreneur, act like a CEO: 50 indispensable tips to help you stay afloat, bounce back, and get ahead at work*. Red Wheel/Weiser.
- Kishor Sharma, A., & Kautish, S. (2021). Prospects And Challenges In Digitization: The Case Study Of Federal Parliament Of Nepal. *arXiv e-prints*, arXiv-2108.
- Kishor Sharma, A., & Kautish, S. (2021). Prospects And Challenges In Digitization: The Case Study Of Federal Parliament Of Nepal. *arXiv e-prints*, arXiv-2108.
- Lessa, L. *Harnessing*. (2021). *ICTs to Build a Democratic Society: Emphasis on Facilitating Parliamentary Activities*.
- Leston-Bandeira, C. (2007). The impact of the internet on parliaments: a legislative studies framework. *Parliamentary Affairs*, 60(4), 655-674.
- Mansour, E., & Alkhurainej, N. (2011). Information seeking behaviour of Members of the Kuwaiti Parliament (MKPs). *Library review*.
- Marcella, R., Baxter, G., Davies, S., & Toornstra, D. (2007). The information needs and information-seeking behaviour of the users of the European Parliamentary Documentation Centre: A customer knowledge study. *Journal of Documentation*.
- Mostert, B. J., & Ocholla, D. N. (2005). Information needs and information seeking behavior of parliamentarians in South Africa. *South African journal of libraries and information science*, 71(2), 136-150.
- Munyoro, I., & Dick, A. L. (2015). Development partners in disseminating parliamentary information in Zimbabwe: contributions and challenges. *Mousaion*, 33(4), 86-105.
- Mwinymbegu, C. M., & Nkhoma-Wamunza, A. G. (2015). Information Seeking Behaviour of Members of Parliament in Tanzania.

- Mzumara, D., & Ndhlovu, D. (2021). Availability of Anti-Corruption Mechanisms to Fight Corruption in Selected Public Institutions in Lusaka, Zambia.
- Orton, R., Marcella, R., & Baxter, G. (2000, August). An observational study of the information seeking behaviour of Members of Parliament in the United Kingdom. In Aslib Proceedings. MCB UP Ltd.
- Osman, H., & Agyei, D. D. (2014). Information use in decision making by Parliamentarians in Ghana. Library Philosophy and Practice, 0_1.
- Salman, S. (2017). The Power of Parliaments: Understanding Why and How Parliamentary Power Changes in Transitioning Democracies. American University.
- Secretariat, L. S. (2003). Committee on Public Undertakings. Forty-Sixth Report, para, 9, 49-50.
- Shailendra, K., & Prakash, H. (2008, March). A study of information needs of Members of the Legislative Assembly in the capital city of India. In Aslib Proceedings. Emerald Group Publishing Limited.
- Smith, R. (2018). New South Wales: an accidental case of semi-parliamentarism?. Australian Journal of Political Science, 53(2), 256-263.
- Takeda, M. (2001). Challenges and Opportunities To Deliver Research Services to Parliamentarians in the Japanese Diet.
- Thompson, L. (2020). UK parliament. In The Routledge Handbook of British Politics and Society (pp. 43-56). Routledge.
- Union, I. P. (2020). Global Parliamentary Report. The changing nature of parliamentary representation. IPU, UNDP.
- Walgrave, S., Soroka, S., & Nuytemans, M. (2008). The mass media's political agenda-setting power: A longitudinal analysis of media, parliament, and government in Belgium (1993 to 2000). Comparative Political Studies, 41(6), 814-836.

- Walker, A. (2012). A People's Parliament?. Parliamentary Affairs, 65(1), 270-280.
- Warasin, M. (2021). The Politicisation of the European Union and the Role of the European Parliament: Opportunities, Risks and Limitations. In The Impact of Populism on European Institutions and Civil Society (pp. 93-118). Palgrave Macmillan, Cham.
- Widlak, A., & Peeters, R. (2020). Administrative errors and the burden of correction and consequence: How information technology exacerbates the consequences of bureaucratic mistakes for citizens. International Journal of Electronic Governance, 12(1), 40-56

ملحق رقم (1)

قائمة المحكمين (استمارة المقابلة)

المؤسسة	التخصص	الوظيفة	الاسم	م
جامعة السلطان قابوس	دراسات المعلومات	أستاذ دكتور	أ.د. نعيمة حسن جبر	1
جامعة السلطان قابوس	الوثائق والأرشيف	أستاذ مساعد	د. سيد الصاوي	2
جامعة السلطان قابوس	المكتبات والمعلومات	أستاذ مساعد	د. أحمد ماهر خفاجة شحاتة	3
مجلس الشورى	تربية لغة عربية	خبير الدراسات التربوية بالأمانة العامة لمجلس الشورى	د. خالد بن حمد الغيلاني	4
مجلس الشورى	اقتصاد	خبير اقتصادي بالأمانة العامة لمجلس الشورى	د. مصطفى محمد عبدالله محمود	5